

Distr.: General
18 November 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) خلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٩ (S/2019/574)، بما في ذلك أحكام القرار ٢٨٤٥ (٢٠١٩). وشهدت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) حالات على درجة عالية من التوتر. وما زال يتعين على الطرفين تنفيذ الالتزامات المتوجبة عليهما بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يُحرز أي تقدم نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين لبنان وإسرائيل.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢ - في ١ أيلول/سبتمبر، شهدت اليونيفيل تصعيدا خطيرا في منطقة عملياتها. وجاء ذلك في خضم حالات توتر متزايد في أعقاب تقارير أفادت في ٢٥ آب/أغسطس عن تحطّم مركبة جوية مسيّرة واحدة وانفجار أخرى في بيروت.

٣ - وفي أعقاب حادثة المركبة الجوية المسيّرة في ٢٥ آب/أغسطس، لاحظت اليونيفيل زيادة في عمليات تحليق جيش الدفاع الإسرائيلي فوق الأراضي اللبنانية وفي أنشطته جنوب الخط الأزرق، وحركة أفراد في لباس مدني على الجانب اللبناني لمراقبة مناطق واقعة جنوب الخط الأزرق. وكتدبير وقائي، زادت اليونيفيل عملياتها لمكافحة إطلاق الصواريخ وأنشطة المراقبة في جميع البلدات الواقعة على طول الخط الأزرق. وأكد رئيس البعثة وقائد القوة أيضا للقيادة السياسية في كل من لبنان وإسرائيل ضرورة الامتثال التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).



٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، شاهدت اليونيفيل إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي ١٠ قنابل مضئية بالقرب من شبعاء (القطاع الشرقي)، سقطت اثنتان منها شمال الخط الأزرق، ما أشعل نارا في الحقول. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أعلن الجيش اللبناني أنه أطلق النار على ثلاث مركبات جوية مسيرة إسرائيلية كانت تحلق فوق كفر كلا (القطاع الشرقي)، ما أجبرها على العودة إلى جنوب الخط الأزرق. ولم تشاهد اليونيفيل هذه الحادثة. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، اعترف جيش الدفاع الإسرائيلي بأن مسيراته الجوية قد استهدفت إلا أنها "لم تصب بأذى". وفي ٣١ آب/أغسطس، اكتشفت اليونيفيل مخلفات أربع قنابل مضئية كانت أُطلقت من على مقربة من موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من البسطة (القطاع الشرقي). وعبرت بعض مخلفات تلك القذائف عند سقوطها الخط الأزرق لتسقط داخل موقع للأمم المتحدة يقع إلى الشمال الشرقي من البسطة، ما شكل خطرا جسيما على أفراد اليونيفيل.

٥ - وقت لاحق، في ١ أيلول/سبتمبر، سمعت اليونيفيل دوي ثلاثة انفجارات ضخمة يُعتقد أنها ناجمة عن صواريخ أُطلقت في اتجاه منطقة تقع جنوب الخط الأزرق من موقع في شرق عيترون (القطاع الغربي). ثم شاهدت اليونيفيل إطلاق قذائف مدفعية من منطقة تقع جنوب الخط الأزرق في اتجاه المنطقة التي انطلقت منها الصواريخ. واتصل رئيس اليونيفيل وقائد القوة بشكل عاجل بالجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي.

٦ - وأظهر تحقيق تقني أجرته اليونيفيل في حادثة ١ أيلول/سبتمبر أن ثلاثة صواريخ مضادة للدبابات أُطلقت من شمال الخط الأزرق على ناقلة جند مصفحة متحركة من نوع "وولف" تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي كانت تقل خمسة أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل أن الصواريخ المستخدمة كانت، بحسب تقديره، من نوع "كورنيت". واستنادا إلى التقييم التقني الذي أجرته اليونيفيل لمكان سقوط الصواريخ وسرعتها ومسارها المتوقع وخط الرمي من انطلاقها إلى سقوطها، قدرت البعثة أن الأماكن التي يُشتبه في أن الصواريخ المضادة للدبابات أُطلقت منها تقع في منطقة الموقعين المتاخمين التابعين لجمعية "أخضر بلا حدود" في مارون الراس. وطلبت اليونيفيل رسميا من الجيش اللبناني تيسير وصولها إلى ذينك الموقعين في رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر.

٧ - وأعلن حزب الله مسؤوليته عن عملية القصف هذه. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل بأن أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي الخمسة الذين كانوا في المركبة لم يُصابوا بأذى. وأكدت اليونيفيل أن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق في ١ أيلول/سبتمبر نيران مدفعية في اتجاه لبنان في محيط بلدي مارون الراس وعيترون (تقعان في القطاع الغربي)، ما أحرق أرضا مغطاة بالأعشاب. ولم تجد اليونيفيل دليلا على استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل عنقودية أو حارقة، بحسب ما أفاد لبنان في رسالتيه المتطابقتين المؤرختين ٣ أيلول/سبتمبر الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (A/73/996-S/2019/708).

٨ - وفي رسالة مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، أكد الجيش اللبناني أنه سيسهّل الوصول إلى الموقعين ذوي الصلة التابعين لجمعية "أخضر بلا حدود". بيد أن ضابطا تابعا للجيش اللبناني لم يمنح اليونيفيل، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، سوى إمكانية جزئية للوصول إلى الموقعين، بمنع استخدام المعدات التقنية اللازمة. ورغم الاتصالات المتكررة التي أجرتها قيادة البعثة مع الجيش اللبناني والقيادة السياسية في لبنان، لم تُمنح اليونيفيل إمكانية الوصول الكامل بحجة أن الموقعين هي مُلْك خاص. وتواصل البعثة تأكيد الحاجة إلى توفير حرية الوصول إلى الموقعين ذوي الصلة.

٩ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن حزب الله أن "مجاهدي المقاومة الإسلامية تصدوا بالأسلحة المناسبة لطائرة إسرائيلية مسيرة أثناء عبورها الحدود الفلسطينية - اللبنانية باتجاه بلدة رامية الجنوبية". وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي سقوط مركبة جوية مسيرة داخل الأراضي اللبنانية. وتعمل اليونيفيل على متابعة هذه المسألة مع الطرفين للوقوف على ملابسات الحادثة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وسائل الإعلام اللبنانية أن أحد أبناء بلدة كفر كلا أسقطت مسيرة جوية إسرائيلية صغيرة. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي في تغريدة سقوط مسيرة جوية داخل الأراضي اللبنانية. وما زال التحقيق الذي تقوم به اليونيفيل جارياً.

١٠ - وزادت حدة التوتر في بليدا (القطاع الشرقي) في ما يتعلق بإزالة جيش الدفاع الإسرائيلي الغطاء النباتي جنوب الخط الأزرق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وكتديبر وقائي، زادت اليونيفيل وجودها في المنطقة. وعانت اليونيفيل وفريق المراقبين في لبنان قيوداً في التنقل داخل بليدا وفي محيطها خلال تلك الفترة. ووقعت الحادثة الأخطر في ٣٠ حزيران/يونيه عندما منع ثمانية رجال يستقلون أربع مركبات دورية لفريق المراقبين في لبنان بالقرب من بليدا من إكمال مسيرها، وضربوا مركبة الدورية بمضارب بيسبول مهددين بإحراقها. وفي اليوم التالي، اقترب أربعة أفراد من فريق تابع لليونيفيل في المنطقة نفسها وحذروه داعين إليه إلى المغادرة. وتبيّن لليونيفيل لاحقاً أن ذراعاً حفاة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تجاوزت الخط الأزرق في ١ تموز/يوليه.

١١ - وشاهدت اليونيفيل اندلاع ١١ حريق أحراج في حقول الألغام على طول الخط الأزرق، ما أدى إلى انفجار ٥١ لغماً. وفي ثلاث مناسبات ارتفعت حدة التوتر في بليدا بعدما اتهم كلٌّ من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي الآخر بإضرار النيران. ومنعاً لحصول مزيد من حالات التوتر في المستقبل، تواصلت اليونيفيل مع الطرفين بشأن إجراءات التدخل التي اتخذها كل منهما لمكافحة الحريق على مقربة من الخط الأزرق، عاملةً في الوقت نفسه على تقديم الدعم لقدرات أفراد الدفاع المدني اللبناني على مكافحة الحريق.

١٢ - وفي رسالة إلى رئيس اليونيفيل وقائد القوة، وردت في ١٧ أيلول/سبتمبر، ذكر وزير الدفاع اللبناني إلياس بو صعب أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان قادراً على الوصول إلى نفق سكة حديد خارج الخدمة على طول الخط الساحلي لرأس الناقورة/روش حانيكرا كان على ما يُزعم مقطوعاً بالإسمنت على بعد ٤٠ متراً شمال الخط الأزرق. وطلب الوزير من اليونيفيل الوقوف على ما إذا كان جيش الدفاع الإسرائيلي قادراً على الوصول إلى النفق لما هو أبعد من الخط الأزرق. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، ثبت جيش الدفاع الإسرائيلي كاميرا عند المدخل الشمالي للنفق. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، ورغم تأكيدات من رئيس اليونيفيل وقائد القوة بأنه يبذل جهوداً لدى جيش الدفاع الإسرائيلي لإزالة الكاميرا، شرع الجيش اللبناني في العمل على إزالة الكاميرا لكنه اضطر إلى وقف محاولته عندما أفيد عن انبعاث دخان من الكاميرا. وشاهدت اليونيفيل ١٤ جندياً من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق يطلقون أربع طلقات نارية في اتجاه البحر. ولم يجر تنسيق تلك الأنشطة مع اليونيفيل. وبطلب من البعثة، أزال جيش الدفاع الإسرائيلي الكاميرا في وقت لاحق من ذلك اليوم. وتجري اليونيفيل متابعة مع جيش الدفاع الإسرائيلي في ما يتعلق بقدرته على الوصول إلى النفق.

١٣ - واعترض الجيش اللبناني على إقامة جيش الدفاع الإسرائيلي برجاً في منطقة يتحفظ عنها لبنان في روش حانيكرا قبالة رأس الناقورة، في حزيران/يونيه، على النحو المبين في الفقرة ٥ من تقريره السابق (S/2019/574)، وكذلك على تشييد جدران إسمنتية على شكل حرف T في منطقة يتحفظ عنها لبنان

في عرب الوزاني (القطاع الشرقي). وتواصل اليونيفيل حث الطرفين على تقديم إخطار مسبق بأي نشاط على مقربة من الخط الأزرق.

١٤ - واستمرت إسرائيل في دخول المجال الجوي اللبناني في انتهاكٍ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية بشكل شبه يومي. وفي الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر، سجلت اليونيفيل ٧٨٧ انتهاكا للمجال الجوي، بلغ مجموع ساعات التحليق فيها ٢٩٢ ٣ ساعة. وقامت المركبات الجوية المسيّرة بنحو ٩١ في المائة من تلك الانتهاكات. وشمل ذلك زيادة ملحوظة في استخدام المركبات الجوية المسيّرة الصغيرة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر. وقامت بالانتهاكات المتبقية للمجال الجوي طائرات مقاتلة أو طائرات غير محددة النوع. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ١٩ آب/أغسطس موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (A/73/986-S/2019/675) أفاد لبنان بأن إسرائيل واصلت "مسلسل انتهاكاتهما الفاضحة للسيادة اللبنانية وقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)" وبأنه "بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ [...] خرقت الأجواء اللبنانية تسع طائرات إسرائيلية، وأطلقت صواريخها، على دفتين، من فوق الأراضي اللبنانية باتجاه عمق أراضي الجمهورية العربية السورية. ويدين لبنان بأشد العبارات هذا الانتهاك الإسرائيلي الخطير". وواصلت اليونيفيل الاحتجاج لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على كل الانتهاكات الجوية والحث على وقفها فورا.

١٥ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق. وفي حين رحبت الحكومة اللبنانية بالاقتراح الذي قدمته اليونيفيل إلى الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتملة، لم ترد حكومة إسرائيل بعد على الاقتراح.

١٦ - وشاهدت اليونيفيل أربع حالات قام فيها جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بتصويب أسلحتهم في اتجاه مناطق تقع شمال الخط الأزرق. وفي أخطر تلك الحوادث، شاهدت دورية لفريق المراقبين في لبنان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ثلاثة جنود تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي يصوبون أسلحتهم في اتجاه اثنين من جنود الجيش اللبناني شمال شرق البسطة (القطاع الشرقي) قبل أن يغادروا المنطقة.

١٧ - وفي الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سجلت اليونيفيل حصول ٤٢٠ انتهاكا برياً للخط الأزرق قام بها مدنيون لبنانيون غير مسلحين عبروا إلى جنوب الخط الأزرق، بينها ٢٧١ انتهاكا قام بها رعاة ومزارعون في منطقة مزارع شبعا بصورة رئيسية، ومزارعون كانوا يزرعون حقولهم بالقرب من رميش، علاوة على ٩٩ انتهاكا قام بها مدنيون كانوا في طريقهم إلى بئر شعيب بالقرب من بليدا (تقع كلها في القطاع الشرقي). وعبر صيادون مسلحون إلى جنوب الخط الأزرق في مناسبة واحدة. وتضطلع اليونيفيل بأنشطة تواصل مع السكان المحليين لمنع وقوع هذه الانتهاكات. وإضافة إلى الانتهاك الذي قام به جيش الدفاع الإسرائيلي الوارد بالتفصيل في الفقرة ١٠ أعلاه، عبر جنود تابعون لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى شمال الخط الأزرق بالقرب من البسطة في ١٨ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر لدى قيامهم بدورية راجلة.

١٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت اليونيفيل مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة بخلاف ما هو تابع للحكومة اللبنانية واليونيفيل. وفي ما يتعلق بالردع والمنع، تواصلت اليونيفيل

إيلاء الأولوية للدوريات وعمليات مكافحة إطلاق الصواريخ ونقاط التفتيش في مناطق شهدت مؤخرًا حالات توتر تتسم بأهمية تاريخية. وتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، أبقت اليونيفيل على ١٦ نقطة تفتيش دائمة وما متوسطه ١٦٣ نقطة تفتيش مؤقتة وقامت بنحو ٢٩٣ عملية مكافحة لإطلاق الصواريخ كل شهر.

١٩ - وإضافة إلى الصواريخ الثلاثة المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه والأسلحة التي شوهدت في ما يخص المظاهرات في صور (القطاع الغربي) في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٦٤ أدناه)، شاهدت اليونيفيل أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في ٢٦٠ مناسبة. وكما جرى تفصيله في المرفق الأول، انطوت كل هذه الحالات على أسلحة صيد، في ما عدا أربع منها.

٢٠ - وحافظت اليونيفيل على وتيرتها العملياتية العالية، انسجامًا مع القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) وعلى نحو ما أعيد التأكيد عليه في القرارين ٢٤٣٣ (٢٠١٨) و ٢٤٨٥ (٢٠١٩)، بقيامها بما متوسطه ١٤ ٣٥٦ نشاطًا عملياتيًا عسكريًا في الشهر، بما فيها ٦ ٦٦٩ دورية. وشملت نسبةً تناهز ٦,٤ في المائة من الأنشطة العملياتية لليونيفيل امرأةً واحدة على الأقل. وواصلت اليونيفيل القيام بنسبة ٢٢ في المائة من أنشطتها العملياتية بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني.

٢١ - وأبقت الدوريات المؤللة والراجلة والجوية لليونيفيل على وجودٍ عملياتي في جميع البلدات والقرى الواقعة في منطقة العمليات. وواصلت اليونيفيل القيام بدوريات جوية ومؤللة وراجلة في المناطق المحيطة بمواقع جمعية "أخضر بلا حدود" على مقربة من الخط الأزرق. وتواصل القيام بدوريات الاستطلاع الجوي فوق المناطق التي كانت تتمتع فيها الدوريات البرية بقدره محدودة على الوصول، بما في ذلك الأملاك الخاصة أو المناطق الوعرة أو الأراضي الملوثة بمتفجرات من مخلفات الحرب أو الألغام المضادة للأفراد. وزادت اليونيفيل دورياتها الليلية من ٣٥ في المائة من مجمل دورياتها في حزيران/يونيه إلى ٤٥ في المائة في أيلول/سبتمبر.

٢٢ - ومع أن حرية تنقل اليونيفيل كانت محترمة عموماً، فقد صادفت العديد من القيود على حرية التنقل والوصول (انظر المرفق الثاني). وغالبا ما ادعى الجيش اللبناني وأفراد من المجتمعات المحلية أن المواقع المحددة التي تحاول اليونيفيل الوصول إليها هي مُلك خاص، وأنه كان يتعين على البعثة أن تكون مصحوبة بالجيش اللبناني في تلك الأماكن. وتحافظ اليونيفيل على تعاظمٍ مستمر مع الجيش اللبناني لتأمين قدرة كاملة على الوصول إلى المواقع ذات الصلة في منطقة العمليات.

٢٣ - وكما هو مبين بالتفصيل في تقرير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ (S/2019/237، الفقرة ٢)، ورغم الطلبات المتكررة، لم تتمكن اليونيفيل بعد من الوصول إلى فتحات النفق شمال الخط الأزرق.

٢٤ - ولا تزال الأمم المتحدة تتابع مع السلطات اللبنانية ملايسات الحادثة التي وقعت في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ في قرية مجدل زون (القطاع الغربي) التي هاجم فيها أفراد مسلحون دورية لليونيفيل، على النحو المبين في تقرير المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1029، الفقرة ١٦). ولم توضح السلطات اللبنانية سبب التباين الكبير بين استنتاجات الجيش اللبناني التي جرى إطلاق البعثة عليها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والواردة بالتفصيل في تقرير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ (S/2019/237، الفقرة ٢٠) واستنتاجات اليونيفيل. ولم تُبلِّغ الأمم المتحدة حتى تاريخه بمباشرة أي إجراءات جنائية لسوق الجناة إلى القضاء. وقد زودت اليونيفيل السلطات اللبنانية بمعلومات تساعدها

على تحديد هوية الجناة. وتواصل الأمم المتحدة تواصلها مع السلطات اللبنانية طلباً لمعرفة مستجدات هذه الحادثة وما اتخذ من إجراءات لمتابعتها.

٢٥ - ونفذت القوة البحرية التابعة لليونيفيل، بتعاون وثيق مع البحرية اللبنانية، عمليات اعتراض بحري في جميع أنحاء منطقة العمليات البحرية، فأوقفت ٣٤٠ سفينة، فتشت السلطات اللبنانية ٥٣٧ منها وصرحت لها بالمرور. ودعمت لمواصلة بناء قدرات البحرية اللبنانية، أجرت القوة البحرية التابعة لليونيفيل من الدورات التدريبية للبحرية اللبنانية في مجال إجراءات الرصد واعتراض السفن.

٢٦ - وفي إطار آلية الحوار الاستراتيجي، واصلت اليونيفيل المناقشات بشأن وضع استراتيجية لنقل مرحل لمسؤوليات القوة البحرية التابعة لليونيفيل إلى البحرية اللبنانية، عملاً بالقرارين ٢٤٣٣ (٢٠١٨) و ٢٤٨٥ (٢٠١٩). وفي ٣٠ آب/أغسطس و ١٣ أيلول/سبتمبر، قدم الجيش اللبناني إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وممثلي سبعة من البلدان المهتمة عناصر خطة طويلة الأجل لتنمية قدرات البحرية اللبنانية وكذلك خطته لنشر فوج النموذجي. وحُدّد مبنى في سبرين (القطاع الغربي) باعتباره المقر المقبل للفوج.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٧ - عقدت اليونيفيل اجتماعين ثلاثيين في ٨ آب/أغسطس و ٢٦ أيلول/سبتمبر نوقشت خلالها مسائل متصلة بالاتصال والتنسيق وانتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإضافة إلى ذلك، أجرت اليونيفيل اتصالات ثنائية متواترة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي بشأن مسائل منها الترتيبات الرامية إلى الحد من حالات التوتر على طول الخط الأزرق. ولا تزال ترتيبات اليونيفيل للاتصال والتنسيق، بما فيها الاجتماعات الثلاثية، هي الأدوات الرئيسية المتاحة لرئيس البعثة وقائد القوة للتخفيف من حدة التوتر على طول الخط الأزرق.

٢٨ - وفي سياق الاحتجاجات الجارية، كَيْفَت اليونيفيل وضعية قوتها في منطقة عملياتها نتيجة للمتطلبات الملقاة على كاهل الجيش اللبناني منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأبقت البعثة على اتصال منتظم مع الطرفين للتخفيف من أي هواجس أمنية، مع التركيز على الخط الأزرق.

٢٩ - ورغم موافقة إسرائيل على مقترح اليونيفيل في عام ٢٠٠٨ لإنشاء مكتب اتصال لليونيفيل في تل أبيب، إسرائيل، ما زال إنشاء هذا المكتب عالقا.

٣٠ - وفي ما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، شارك ٣٣١ ٥ من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لليونيفيل، بينهم ٣٦٣ امرأة، في دورات تدريبية نظمتها اليونيفيل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي ١٧ تموز/يوليه، أطلقت اليونيفيل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، النموذج التدريبي الثاني لتسوية النزاعات والوساطة استفادت منه ٣٤ امرأة من صور. وعملت اليونيفيل مع ١٧ امرأة يمثلن رابطات مختلفة في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣١ - كما ورد في تقريره عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (S/2019/819)، لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. ولا يزال حزب الله يعلن

على الملأ بأنه يحتفظ بصواريخ دقيقة وبغير ذلك من القدرات العسكرية. ولا يزال احتفاظ حزب الله والجماعات الأخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يشكل عاملاً يحد من قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وبسط سلطتها على أراضيها.

٣٢ - وفي ١٢ تموز/يوليه، قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله إن شمال إسرائيل "هو بكامله في مرمى نيراننا من جميع المناطق، ومن أي بقعة في لبنان وفي أي وقت يكون ذلك ضرورياً". وتحدث أيضاً عن "تطور القدرة الصاروخية للمقاومة كما ونوعاً، وعددها اليوم هو أكبر بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦، وكذلك الأسلحة الدقيقة التي تسبب هاجساً لإسرائيل [والولايات المتحدة الأمريكية]".

٣٣ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٥ آب/أغسطس موجّهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ (S/2019/819)، وعلى النحو الوارد في الفقرة ١٥ من تقرير المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر (S/2019/819)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بأن مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني أفادت بأنه "في الساعة الثانية والنصف من فجر [...] ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، وأثناء خرق طائرتي استطلاع إسرائيليتين الأجواء اللبنانية... في الضاحية الجنوبية لبيروت، سقطت الأولى أرضاً وانفجرت الثانية في الأجواء متسببة بأضرار مادية. ويدين لبنان بأشد العبارات هذا الانتهاك الإسرائيلي الصارخ للسيادة اللبنانية ولقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)".

٣٤ - في خطاب ألقاه الأمين العام لحزب الله في ٢٥ آب/أغسطس، اعتبر الحادثة "أول عمل عدواني منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦"، وأضاف أنها "خرق لقواعد الاشتباك التي تأسست بعد حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦" وأنه "من الآن فصاعداً، سنواجه المسيرات الإسرائيلية في سماء لبنان". وأشار إلى غارة جوية شنت في ٢٤ آب/أغسطس في بلدة عقربا خارج دمشق، في الجمهورية العربية السورية، وهي الغارة التي أعلنت إسرائيل في وقت لاحق مسؤوليتها عنها، وقال إنها استهدفت مركزاً تابعاً لحزب الله وقتلت شبابين لبنانيين تابعين لحزب الله. كما كرر التعهد الذي سبق أن قطعه بقوله: "إذا قتلت إسرائيل أياً من إخواننا في سوريا، نحن سنرد على هذا القتل في لبنان وليس في مزارع شبعا". وفي ١ أيلول/سبتمبر أعلن أن هجوم حزب الله على أهداف إسرائيلية كان ردّاً على مقتل الشابين اللبنانيين التابعين لحزب الله في الغارة الجوية الإسرائيلية التي وقعت في ٢٤ آب/أغسطس في بلدة عقربا السورية.

٣٥ - وفور وقوع حادث الطائرة المسيرة في بيروت، أدان الرئيس اللبناني ميشال عون ما أسماه "عدواناً صارخاً على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفصلاً آخر من سلسلة الانتهاكات المستمرة للقرار ١٧٠١". وقال رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري "إن العدوان الأخير وما أعقبه من عمليات تحليق كثيفة للطائرات الإسرائيلية" أمور تمثل تهديداً لاستقرار المنطقة. ودعا رئيس الوزراء إلى ضرورة "إعمال الحكمة والتزام الهدوء وضبط النفس" بغية "الخروج من الأزمة ووقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان".

٣٦ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أعلن الرئيس اللبناني أن "لبنان يحتفظ بحقه في الدفاع عن نفسه، فما حدث كان بمثابة إعلان حرب"، وبالتالي يجوز لنا ممارسة حقنا في الدفاع عن سيادتنا واستقلالنا وسلامتنا الإقليمية". وفي ٢٧ آب/أغسطس، أكد المجلس الأعلى للدفاع حق اللبنانيين في الدفاع عن أنفسهم بجميع الوسائل وضد أي عدوان.

٣٧ - وكما ورد في الفقرة ١٥ من تقرير المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (S/2019/819)، لدى إعلان وزير الدفاع عن نتائج التحقيق الذي أجراه الجيش اللبناني في مؤتمر صحفي عُقد في

١٩ أيلول/سبتمبر، أدان الوزير هذا الحادث باعتباره "الأخطر منذ حرب تموز/يوليه عام ٢٠٠٦". وأضاف قائلاً إنه "حصل ٤٨٠ خرقاً إسرائيلياً خلال الشهرين الأخيرين للقرار ١٧٠١، وأخطرها حتى اليوم الطائرات المسيّرة المحملة بالمتفجرات والتي مرت فوق مطار بيروت وعرضت الملاحه الجوية للخطر وتوجهت إلى الضاحية الجنوبية للمدينة...؛ وإحدى الطائرتين المسيّرتين كانت تحمل ٤,٥ [كغ] من المتفجرات البلاستيكية والثانية تملك ثمانية محركات. والطائرة المسيّرة... هي صناعة عسكرية متطورة والهدف منها كان الاعتداء داخل مدينة بيروت. وهي انطلقت من مطار هامونيم في إسرائيل ويمكن التحكم بها عبر الـ UAV بالأجواء".

٣٨ - وأعلن الجيش اللبناني في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أن طائرة مسيّرة إسرائيلية خرقت المجال الجوي اللبناني فوق المنطقة نفسها في بيروت في ٢٥ آب/أغسطس. وبعد ذلك انتشر الجيش اللبناني في المنطقة.

٣٩ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أعلن الأمين العام لحزب الله أن "لبنان وحكومته يحترمان القرار ١٧٠١، وحزب الله جزء من الحكومة التي تحترم هذا القرار"، وقال إنه "إذا تعرّض لبنان لهجوم... فسيتم الردّ على الهجوم بالشكل المناسب والمتناسب.... وليست هناك خطوط حمراء على الإطلاق. لقد ولى هذا الزمن".

٤٠ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أكد رئيس الوزراء لوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، خلال زيارتها لبنان، التزام الحكومة بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبسياسة النأي بالنفس.

٤١ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى إثر أنباء تردّدت في وسائل الإعلام عن إطلاق قذيفة مضادة للطائرات من النبطية، أعلن حزب الله مسؤوليته عن "التصدّي لطائرة مسيّرة كانت تحلّق داخل المجال الجوي اللبناني، وذلك باستخدام الأسلحة المناسبة، مما أجبرها على الخروج من المجال الجوي اللبناني". ونشر جيش الدفاع الإسرائيلي تغريدة على موقع تويتر تفيد بأنه جرى إطلاق النار على إحدى طائراته المسيّرة ولكنها لم تُصّب.

٤٢ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه في عاليه، بجبل لبنان، كان أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي يتظاهرون احتجاجاً على زيارة مقررة لوزير الخارجية اللبناني وزعيم التيار الوطني الحر، جبران باسيل. وعندما تقابل موكب وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب، المنتمي للطائفة الدرزية وعضو الحزب الديمقراطي اللبناني، مع المتظاهرين، قُتل اثنان من حراس الوزير في تبادل لإطلاق النار. وعلى إثر ذلك نشر الجيش اللبناني ١٠٠ نقطة تفتيش وألقى القبض على ما لا يقل عن ١٧١ شخصاً.

٤٣ - وكان هناك العديد من المنازعات الشخصية التي تصاعدت حتى بلغت حدّ إطلاق النار، ومعظمها في بعلبك بشرق لبنان. وعلى إثر حادثة إطلاق نار وقعت في بعلبك في ٢٨ تموز/يوليه وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثلاثة بجروح، أطلق مهاجمون مجهولو الهوية النار على دورية للجيش اللبناني، مما أسفر عن إصابة جندي واحد. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أصيب ضابط في قوى الأمن الداخلي لدى محاولته إلقاء القبض على أشخاص كانوا يقومون بالصيد غير القانوني في عكار بشمال لبنان.

٤٤ - وبقيت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مستقرة، رغم وقوع حادثة في مخيم عين الحلوة. ففي ٢ آب/أغسطس، زُعم أن شقيق أحد أعضاء عصبة الأنصار قُتل على يد أفراد موالين للمتشدد الإسلامي بلال أبو عرقوب، مما أسفر عن تصعيد تم فيه استخدام الأسلحة الثقيلة. وألقي القبض على اثنين من أبناء بلال أبو عرقوب وجرى تسليمهما إلى الجيش اللبناني، بينما لقي بلال أبو عرقوب مصرعه خلال الاشتباكات التي تلت ذلك.

٤٥ - ولم يجرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة، والتي ما زالت تنتقص من السيادة اللبنانية وتعيق قدرة الدولة على رصد أجزاء من الحدود والسيطرة عليها بفعالية.

٤٦ - وقام الجيش اللبناني وقوى الأمن بـ ٢٣ عملية إلقاء قبض متصلة بالإرهاب خلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك القبض على أشخاص مشتبه في انتساجهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة السابقة.

دال - حظر الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٧ - تواصلت المزاعم التي تشير إلى نقل أسلحة إلى جهات مسلحة من غير الدول، وهي مسألة تبعث على القلق الشديد. ومع أن الأمم المتحدة تأخذ مزاعم نقل الأسلحة مأخذ الجد، فإنها ليست في وضع يمكنها من التحقق منها بشكل مستقل. وفي حال ثبوت صحة هذه المزاعم، فإنها ستشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويرجى الرجوع إلى المرفق الثالث للاطلاع على المزاعم التي وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨ - وكما ذكر في الفقرة ٣٤ من تقرير المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (S/2019/819)، ففي المناقشة الفصلية المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط في ٢٣ تموز/يوليه، قال الممثل الدائم لإسرائيل إن "ميناء بيروت قد أصبح الآن ميناء حزب الله". وأضاف أن "فيلق القدس [الإيراني] يستغل المطارات المدنية في دمشق وبيروت، إلى جانب البنى التحتية البرية المدنية على الحدود السورية - اللبنانية لتهريب الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج والقدرات الأخرى". في ٢٦ تموز/يوليه، أعلن الأمين العام لحزب الله رفضه الادعاءات معتبرا إياها "مزاعم كاذبة هدفها فرض السيطرة على الموانئ والمطارات".

٤٩ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، أذاع جيش الدفاع الإسرائيلي شريط فيديو سمي فيه ثلاثة من كبار ضباط قوات حرس الثورة الإسلامية وذكر أنهم "موجودون داخل لبنان حيث يقودون مشروع حزب الله للقذائف الدقيقة التوجيه من أجل مهاجمة إسرائيل". وفي ٣٠ آب/أغسطس، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "نحن عازمون على القضاء على هذا المشروع الخطير... ولن نقعد متفرجين ونسمح لأعدائنا بتسليح أنفسهم بأسلحة فتاكة موجهة ضدنا". وفي ٣١ آب/أغسطس، قال الأمين العام لحزب الله: "لدينا ما يكفي من القذائف الدقيقة التوجيه، ولكن ليس لدينا مصانع لإنتاج القذائف الدقيقة التوجيه".

٥٠ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٣ أيلول/سبتمبر وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (S/2019/704)، أكد الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن جمهورية إيران الإسلامية وحزب الله "قد ضاعفا جهودهما الرامية إلى تحويل وإنتاج القذائف الدقيقة التوجيه في لبنان، عن طريق محاولة إقامة منشآت للتصنيع والتحويل في عدد من المواقع في لبنان". وكرر الممثل الدائم لإسرائيل الإعراب عن هذه الشواغل مجددا في رسالتين متطابقتين مؤرختين ٧ أيلول/سبتمبر وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (S/2019/716). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٦ أيلول/سبتمبر وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (S/2019/714)، رفض الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة جميع هذه الادعاءات (انظر المرفق الثالث).

- ٥١ - وتواصل ورود البلاغات التي تفيد بمشاركة حزب الله في القتال الجاري في الجمهورية العربية السورية.
- ٥٢ - وأفيد بأن السلطات اللبنانية ألقّت القبض على ٢٨٥ من المواطنين السوريين لدخولهم إلى لبنان بصورة غير قانونية من الجمهورية العربية السورية، في انخفاض عن عددهم البالغ ٥٨٧ في الفترة السابقة (S/2019/574، الفقرة ٤١)، وذلك على إثر عمليات مكافحة التهريب التي يقوم بها الجيش اللبناني وقوى الأمن منذ نيسان/أبريل على طول الحدود الشمالية والشرقية. ومن ثم، تم إلقاء القبض على ٨٧ مواطناً سوريا وهم يعبرون إلى جنوب شرق لبنان. وتفيد التقارير بأنه لا تزال هناك ٨ إلى ١٢ من نقاط العبور غير القانونية، في انخفاض عن العدد البالغ ١٤٠ من النقاط المبلغ عنها قبل عمليات عام ٢٠١٧ للجيش اللبناني على طول الحدود الشمالية الشرقية. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء استراتيجية للإدارة المتكاملة للحدود.
- ٥٣ - وفي الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ألقّت السلطات اللبنانية القبض على ١٢ شخصا لصلوهم في أعمال تهريب الأشخاص. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أحبط الجيش اللبناني تهريب ٦٥ شخصا عن طريق البحر.
- ٥٤ - وأفادت التقارير بإلقاء القبض على ٢٠ من المواطنين السوريين على إثر أربع مدهامات نُقّدت في إطار عمليات مكافحة الإرهاب أو مكافحة الاتجار بالمخدرات.
- ٥٥ - وأصبح لبنان دولة طرفاً في المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة في ٧ آب/أغسطس.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

- ٥٦ - قامت اليونيفيل بتطهير ١٦ ٨٣٤ متراً مربعاً من الأراضي وتدمير ١ ٩٤٥ من الألغام المضادة للأفراد على طول الطرق الرئيسية التي تسيّر عليها دورياتها في محيط يارون والناقورة (القطاع الغربي). وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بـ ١٠٨ زيارات رصد على سبيل ضمان الجودة.

واو - ترسيم الحدود

- ٥٧ - لم يجرز تقدم صوب تعيين أو ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يُجرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعاء. ولم ترد بعد ردود من الجمهورية العربية السورية وإسرائيل بشأن التعليم المؤقت لحدود منطقة مزارع شبعاء على النحو المقترح في تقرير المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641، المرفق).
- ٥٨ - وعطفاً على تقرير السابق (S/2019/574)، واصلت الولايات المتحدة جهودها الرامية إلى إنشاء إطار للمفاوضات الرامية إلى حل المنازعة على الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.

زاي - الاستقرار السياسي والمؤسسي

- ٥٩ - انطلقت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر احتجاجات سلمية واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات اليونيفيل، حيث خرجت شريحة عريضة من المجتمع اللبناني للمطالبة بتغيير الحكومة، وإجراء إصلاحات عادلة، وإقامة حكم رشيد، ومساءلة الفاسدين، وتحسين إدارة الاقتصاد، وإنهاء الوصائية الطائفية، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة. وكان الإعلان عن فرض ضريبة على الخدمات

الهاتفية المجانية المقدّمة عن طريق الإنترنت، على ما يبدو، هو الشرارة الأولى التي تسبّبت في خروج المظاهرات.

٦٠ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس وزراء اللبناني عن اعتماد مجموعة من الإصلاحات الطارئة ومشروع ميزانية عام ٢٠٢٠، الذي اشتمل على عجز بنسبة ٠,٦٣ في المائة وخلا من أي ضرائب جديدة، للإحالة إلى البرلمان. وشملت التدابير الإصلاحية تخفيض مرتبات الوزراء وأعضاء البرلمان السابقين والحاليين بمقدار النصف، وإلغاء وزارة الإعلام وعدد من المؤسسات العامة، وخفض ميزانيات صناديق مجلس الإنماء بنسبة ٧٠ في المائة، وإجراء تخفيض كبير لتكاليف الكهرباء، وزيادة الضرائب على أرباح المصارف، واتخاذ تدابير لمكافحة التهريب. وأعلن عن دعم إضافي للفئات الأضعف، وتمويل قروض الإسكان، واعتماد صندوق للمعاشات التقاعدية بحلول نهاية عام ٢٠١٩، وعن الالتزام باعتماد تشريعات لاسترداد الأموال المنهوبة وإنشاء هيئة وطنية لمحاربة الفساد.

٦١ - وفي معرض إقراره بالدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة، قال رئيس الوزراء:

ليكن معلوما لديكم أن ما قمتم به قد كسر كل الحواجز وأحدث هزةً لجميع الأحزاب والحركات والقيادات. وأهم حاجز كُسر هو حاجز الولاء الأعمى للطائفة. لقد أعدتم الهوية الوطنية اللبنانية إلى مكانها الصحيح الذي يعلو أي هوية طائفية أو مذهبية. وآمل أن تكون هذه هي بداية النهاية للنظام الطائفي في لبنان، بداية حقيقية للبنان الجديد.

٦٢ - ومع استمرار الاحتجاجات، قام مجلس الأساقفة الكاثوليك، وبمشاركة الأساقفة الأرثوذكس ومفتي لبنان، بإعلان تأييده "الانتفاضة الشعبية"، بينما خرج المعتربون اللبنانيون أيضا في مظاهرات حول العالم. وقامت المرأة بدور بارز في الاحتجاجات، بما في ذلك التوسُّط بشكل غير رسمي بين قوى الأمن والمتظاهرين، إلى جانب توجيهها جهود التعبئة والحراك السياسيين. وأكد منسقي الخاص لشؤون لبنان للقادة الدستوريين والسياسيين والأمنيين أهمية الاستجابة لمطالب الشعب من خلال سنِّ إصلاحات شاملة وحماية الاحتجاجات السلمية والإشادة بالسلوك المسؤول لقوى الأمن. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، التقى أعضاء السلك الدبلوماسي برئيس الوزراء.

٦٣ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم رئيس وزراء لبنان استقالته. وقال: "لقد وصلت اليوم إلى طريق مسدود وبت من الضروري إحداث صدمة كبيرة لمواجهة الأزمة. وأنا سوف... أقدم باستقالة الحكومة إلى الرئيس ميشال عون وإلى الشعب اللبناني في جميع المناطق، استجابة لإرادة الكثير من اللبنانيين الذين خرجوا إلى الساحات للمطالبة بالتغيير". واتخذت الحكومة من ثم وضعية تصريف الأعمال. وفي خطاب منتصف الولاية الذي ألقاه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، دعا الرئيس إلى تشكيل حكومة جديدة تتألف من وزراء من ذوي المؤهلات، لا الولاءات السياسية، وتعهّد بمكافحة الفساد ودعا المواطنين إلى تجنب الانجرار إلى المواجهات في الشوارع.

٦٤ - وفي أعقاب الاحتجاجات، تم إغلاق المصارف والمدارس والعديد من مؤسسات الأعمال. وظلت الحالة الأمنية هادئة إجمالا، وإن كان هناك بضع حالات لأعمال شغب ونهب. وأبقى الجيش اللبناني بعض الطرق الرئيسية مفتوحة، بما في ذلك طريق المطار، وقام بحماية المظاهرات السلمية، بما في ذلك أثناء بعض المظاهرات المضادة. وأفادت قوى الأمن الداخلي بإصابة ٥٢ فردا. وفي صور، في اليوم التالي لحادث حرق أحد الفنادق الذي وقع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، خرج أفراد مسلحون أفيد بأنهم

منتمون إلى حركة أمل في مظاهرة مضادة تصاعدت لتتحول إلى أعمال شغب. وأنكرت حركة أمل أن لها دورا في هذه المظاهرة.

٦٥ - وبعد الاشتباكات المذكورة آنفا التي وقعت في ٣٠ حزيران/يونيه في عاليه، لم ينعقد مجلس الوزراء مجددا حتى ٩ آب/أغسطس عندما أشرف رئيس الجمهورية على اجتماع للمصالحة بين وليد جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وطلال أرسلان، رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني، بحضور رئيس الوزراء ورئيس البرلمان، نبيه بري، للاتفاق على الإجراءات القضائية. وخلق الطريق المسدود الذي وصلت إليه الحكومة نتيجة للاشتباكات قلقا واسع النطاق في ظل تدهور الحالة الاقتصادية في البلد.

٦٦ - وبعد إقرار قانون ميزانية عام ٢٠١٩ في ٣١ تموز/يوليه، عُقد منتدى بدعوة من رئيس الجمهورية في ٢ أيلول/سبتمبر، وبعده أعلن المسؤولون وقادة الأحزاب من مختلف الأطياف السياسية "حالة طوارئ اقتصادية". وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، راجع صندوق النقد الدولي تقديراته لمعدّل نمو البلد نزولا من ١,٣ إلى ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٩ ومن ٢,٠ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠.

٦٧ - وفي ١٩ تموز/يوليه و ١٣ أيلول/سبتمبر في بيروت، أصدرت مجموعة الدعم الدولية للبنان بيانا حثت فيه قادة البلد على إصدار خطة شفافة للإصلاح والتحرك بسرعة لاعتماد ما يلزم لاتتعاش البلد ونموه اقتصاديا من إصلاحات مالية وهيكلية وقطاعية وإدارية.

٦٨ - وكان من نتائج المؤتمر الاقتصادي للتنمية عن طريق الإصلاحات وبالتعاون مع القطاع الخاص، الذي عُقد في باريس في عام ٢٠١٨، الاتفاق على إنشاء آلية في بيروت للتنسيق بين الجهات المانحة والسلطات، يوجّهها الحوار المستمر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعقد اجتماعات متابعة منتظمة في بيروت وفي عواصم البلدان المانحة.

٦٩ - وتسبب تجميد التوظيف في القطاع العام لمدة ثلاث سنوات والحدود التي فرضت على الإنفاق على القطاع الأمني في تأجيل تنفيذ الجيش اللبناني خطته التي عُرضت في مؤتمر روما الثاني الذي عُقد في عام ٢٠١٨. وبناء على ذلك، قام منسقي الخاص لشؤون لبنان بأنشطة للدعوة إلى زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة.

٧٠ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أعيد رسميا تشكيل المجلس الدستوري ذي الأعضاء العشرة (وهو آلية لتسوية المنازعات الانتخابية) بعد أن قام كل من البرلمان ومجلس الوزراء بتقديم ترشيحاته النهائية لخمسة أعضاء في ٢٦ تموز/يوليه و ٢٢ آب/أغسطس، على التوالي. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، رفض المجلس الطعن الانتخابي المقدم من المنافس الحاصل على ثاني أعلى نسبة أصوات في الانتخابات التكميلية في طرابلس التي فازت بها ديمًا جمالي من حركة المستقبل في ١٤ نيسان/أبريل.

٧١ - وأدت استقالة نواف الموسوي، عضو البرلمان عن حزب الله، إلى إجراء انتخابات تكميلية في ١٩ تموز/يوليه على مقعد شيعي عن دائرة صور. وعلى إثر انسحاب اثنين من المرشحين الثلاثة قبل الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في ١٥ أيلول/سبتمبر، قامت وزارة الداخلية والبلديات في ١٢ أيلول/سبتمبر بإلغاء الانتخابات وإعلان فوز مرشح حزب الله الشيخ حسن عز الدين. وفي الانتخابات التكميلية الخاصة بـ ٨١ بلدية و ٢٧ مختارا التي كان مقررا إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أُعلن فوز ٧ مرشحين بالتركية لعدم وجود منافسين أمامهم، وأرجئت انتخابات ٧٧ بلدية و ٢٤ مختارا.

٧٢ - وفي ١٦ تموز/يوليه أدى أعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوقائية الوطنية ضد التعذيب المتصلة بها اليمين أمام رئيس الجمهورية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء اللبناني أول خطة عمل وطنية للبلد بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، فرغت الحكومة من إجراء مشاورات وطنية فيما يتصل بالاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمنع التطرف العنيف.

٧٣ - وانتهت تحقيقات النائب العام في قضية حسن توفيق ديكا المشار إليها في تقريره السابق (S/2019/574، الفقرات ٥٤-٥٥). وطلبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الاطلاع على نسخة من تقرير النائب العام.

٧٤ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان ٩٣٨ ٠٠٨ من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، ومن بينهم ٩١٩ ٥٧٨ لاجئا سوريا و ١٨ ٤٣٠ لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وفي ظل وقف الحكومة تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى مفوضية شؤون اللاجئين منذ عام ٢٠١٥، لا يُعرف العدد الفعلي للسوريين الموجودين في لبنان الذين يحتاجون إلى حماية دولية. وتقدر الحكومة أن عدد اللاجئين السوريين في لبنان يبلغ ١,٥ مليون. ووفقا لمفوضية شؤون اللاجئين، يرجع السبب الرئيسي لانخفاض عدد اللاجئين السوريين المسجّلين منذ صدور تقريره السابق إلى الوفيات الطبيعية، والرحيل إلى أماكن أخرى، وإعادة التوطين، وحالات عودة الأفراد طوعا إلى الجمهورية العربية السورية.

٧٥ - وخلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كانت مفوضية شؤون اللاجئين على دراية بحالات ١٠ ٨٢٢ من اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى الجمهورية العربية السورية كل بمفرده، وحالات ٥ ١٨٣ لاجئا عادوا في مجموعات، بتيسير من المديرية العامة للأمن العام بشكل رئيسي. وكانت أكثر أسباب العودة التي ذكرها اللاجئون هي الرغبة في جمع الشمل مع أفراد أسرهم، وتحسّن الوضع الأمني في بعض أنحاء الجمهورية العربية السورية، والظروف المعيشية الصعبة في لبنان.

٧٦ - ودون أن يسبق ذلك أي مراجعة قضائية أو إدارية، تم ترحيل ٢ ٧٣١ سوريا دخلوا لبنان أو عادوا إليه بصورة غير قانونية بعد ٢٤ نيسان/أبريل. وأعرب نائب منسقي الخاص لشؤون لبنان والمنسق المقيم للشؤون الإنسانية عن قلقه إزاء غياب الضمانات الإجرائية ضد الإعادة القسرية في رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر موجهة إلى الرئيس اللبناني. وتأثّر أكثر من ١٦٠٠ شخص بعمليات الهدم القسري التي قام بها الجيش اللبناني للهياكل الصلبة المبنية بلا ترخيص في مستوطنات اللاجئين غير الرسمية.

٧٧ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، أفادت الجهات المانحة أنها صرفت ١,٠١٢ بليون دولار وتعهّدت بتقديم ٣٧١ مليون دولار لعام ٢٠١٩. ووصل حجم التمويل الذي التزم المانحون بتقديمه لعام ٢٠٢٠ وما بعده إلى نحو ٣٧٨ مليون دولار. ووصلت نسبة تمويل خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين (٢٠١٧-٢٠٢٠) إلى ٣٧ في المائة، حيث وصل حجم الموارد المتوافرة إلى ٩٨١ مليون دولار، من أصل المبلغ الإجمالي المطلوب في النداء بقيمة ٢,٦٢ بليون دولار، وذلك بواقع ٧٧٨ مليون دولار من الأموال الواردة في عام ٢٠١٩ و ٢٠٣ ملايين دولار من الأموال المرشّحة من عام ٢٠١٨.

٧٨ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عجزا في الميزانية بقيمة ٨٩ مليون دولار - وهو المبلغ المطلوب لتقديم برامجها العادية وخدماتها الإنسانية الحيوية حتى نهاية عام ٢٠١٩.

٧٩ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٣٠ تموز/يوليه، نظم اللاجئون الفلسطينيون احتجاجات يومية على قرار وزير العمل، كميل أبو سليمان، إنفاذ قوانين قائمة بالفعل للحد من العمالة الأجنبية غير القانونية. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أنشأ مجلس الوزراء لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء لمعالجة هذه المسألة، ولكنها لم تكن قد اجتمعت حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٨٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، عمّمت المحكمة الخاصة للبنان لائحة اتهام ضد سليم جميل عياش فيما يتعلق بالهجمات التي تعرّض لها مروان حمادة وجورج حاوي وإلياس المر خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والتي اعتبرتها المحكمة ذات صلة بالهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وأسفر عن مقتل رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري ومقتل أو إصابة أشخاص آخرين. والسيد عياش هو أيضا أحد المتهمين الأربعة فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٨١ - واصلت اليونيفيل مراجعة خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى الوقاية من المخاطر والتخفيف منها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات اللبنانية. وخلال الحادث الذي وقع في ١ أيلول/سبتمبر، صدرت تعليمات إلى الموظفين الدوليين بالبقاء في أماكن إقامتهم. وصدّرت تعليمات إلى الموظفين الوطنيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة على طول الخط الأزرق باللجوء إلى نقاط تجمع الأمم المتحدة. وردا على الاحتجاجات التي بدأت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان واليونيفيل طرائق عمل بديلة للموظفين.

٨٢ - وأجرت اليونيفيل تمارين أمنية لاختبار مدى استعداد الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين للإجلاء أو الانتقال إلى أماكن أخرى في حال حصول أزمة. وظلت التدابير الأمنية الصارمة مطبقة في منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، وشملت استخدام مجموعة مرافقة مسلحة أثناء التنقلات الرسمية لموظفي الأمم المتحدة. ويسرت اليونيفيل إيفاء ١١٧ بعثة من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري إلى منطقة العرقوب.

٨٣ - وواصلت اليونيفيل رصد سير الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشحن هجمات خطيرة على البعثة أو في ارتكابهم تلك الهجمات. وعقدت المحكمة العسكرية الدائمة جلسات في ٥ تموز/يوليه بشأن الهجوم الذي تعرّض له حفظة سلام تابعون لليونيفيل من العاملين في الوحدة الإسبانية عام ٢٠٠٧، وبشأن دعوى تتعلق بنية ارتكاب عمل إرهابي رُفعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المقرر عقد الجلسات المقبلة بشأن كلتا القضيتين في ٢ آذار/مارس ٢٠٢٠. وعُقدت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر جلسة أخرى للنظر في الطعن الذي قدمه أحد الجناة الأربعة المدانين في قضية الشروع في تنفيذ هجوم خطير على اليونيفيل في عام ٢٠٠٨. ومن المقرر أن تُعقد الجلسة المقبلة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وبعد إلقاء القبض في ٣ آذار/مارس على مشتبه فيه فيما يتعلق بالقضايا الثلاثة المتعلقة بهجمات خطيرة شنت على اليونيفيل في ٢٧ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أُحيلت القضايا في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى

قاضي التحقيق الأول. وفي قضية عام ١٩٨٠ التي قُتل فيها فردان من أفراد حفظ السلام الأيرلنديين وأصيب آخر بجروح بإطلاق النار عليهم، أُجلت جلسة الاستماع وسيحدد موعد جديد.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٨٤ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ قوام اليونيفيل ٢٥٢ ١٠ فرداً من الأفراد العسكريين، من بينهم ٥٨٧ امرأة (٦ في المائة)، جاؤوا من ٤٥ بلداً من البلدان المساهمة بقوات؛ و ٢٣٦ موظفاً دولياً، من بينهم ٨٨ امرأة (٣٧ في المائة)؛ و ٥٨٤ موظفاً مدنياً ووطنياً، من بينهم ١٥٨ امرأة (٢٧ في المائة). وكان قوام القوة البحرية التابعة لليونيفيل مؤلفاً من ٦ سفن، وطائرتي هليكوبتر، و ٧٧٨ فرداً من الأفراد العسكريين التابعين للقوة، من بينهم ٤٦ امرأة (٦ في المائة). وإضافةً إلى ذلك، يعمل ٥٠ مراقباً عسكرياً تابعون لبيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم ٤ نساء (٨ في المائة)، لدى فريق المراقبين في لبنان، ويخضعون لإشراف اليونيفيل من ناحية العمليات. وتعمل المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد العسكريين برتبة مقدم؛ أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين فهي تعمل برتبة مد-٢.

٨٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ينصب تركيز البعثة الحالي على المساعدة في الحفاظ على بيئة مؤاتية للقيام بعملية سياسية، وتحسين القدرات المتعلقة بحماية المدنيين وتطوير قدرات الجيش اللبناني. وعملاً بخطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، أنجزت اليونيفيل جميع أنشطتها المقررة الـ ١٨٤ الرامية إلى زيادة مستويات حماية القوة.

٨٦ - وفي إطار تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، الذي يهدف إلى تمكين التخطيط الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام ورصدها وتقييمها، وضعت اليونيفيل إطار النتائج الخاص بها للتركيز على ثلاثة مجالات لأداء الولاية: الردع، وتخفيف التوتر والحماية المادية؛ والمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة؛ وإدارة النزاعات.

٨٧ - وعملاً بالقرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، قيمت اليونيفيل ١٦ وحدة من الوحدات العسكرية التابعة لها في عام ٢٠١٩ فيما يتعلق باللوجستيات الخاصة بها، وتدريبها وتأهبها للعمليات. وقُيِّمت اثنتا عشرة وحدة على أن تأهبها للعمليات مرض. وقُيِّمت أربع وحدات على أنها تواجه تحديات طفيفة متعلقة بأوجه النقص في البنى التحتية وإجراءات التشغيل الموحدة، تجري معالجتها حالياً.

خامساً - السلوك والانضباط

٨٨ - في آب/أغسطس، ورد إلى اليونيفيل ادعاء واحد بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأحيلت المسألة إلى البلد المعني المساهم بقوات وهي قيد التحقيق. واستعرضت اليونيفيل ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الآليات الوقائية المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين لزيادة جهود التوعية فيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقاً التي تتبعها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين بين الأفراد المدنيين والعسكريين. وواصلت اليونيفيل والمكتب أيضاً تقديم إحاطات إلى القادة العسكريين عن إمكانية مساءلتهم فيما يتعلق بمسائل السلوك والانضباط. وواصلت شبكة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في لبنان، التي يقودها فريق الأمم المتحدة القطري، والفريق العامل المعني بالعنف الجنسي والجنساني الذي يضم منظمات غير حكومية دولية ووطنية، إعلام المجتمعات المحلية بمعايير السلوك

المتوقع أن يتقيّد بها الأفراد التابعون للأمم المتحدة وتعزيز الآلية المجتمعية لتقديم الشكاوى بهدف التوعية فيما يتعلق بإجراءات الإبلاغ عن جميع أشكال سوء السلوك التي يبدونها الأفراد التابعون للأمم المتحدة. وواصلت اليونيفيل والمكتب الترويج لبيئة عمل منتجة تتسم بالتجانس وشمول الجميع، مع التركيز على وضع استراتيجية للحماية من التحرش الجنسي وغيره من أشكال السلوك المحظور.

سادسا - ملاحظات

٨٩ - أتابع عن كثب التطورات الجارية في لبنان. وأكرر ندائي للحفاظ على الهدوء وضبط النفس وأدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى السعي إلى إيجاد حل سياسي من شأنه الحفاظ على استقرار البلد والاستجابة لتطلعات الشعب اللبناني. وعلاوة على ذلك، أدعو جميع الجهات الفاعلة إلى تجنب العنف واحترام الحق في التجمع السلمي والحق في التعبير.

٩٠ - وتثير الحوادث التي وقعت في بيروت في ٢٥ آب/أغسطس وعبر الخط الأزرق في ١ أيلول/سبتمبر شواغل جدية وتبين ضرورة إحراز تقدم في معالجة بعض الأحكام التي لم تنفذ بعد من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو الجيش اللبناني إلى ضمان أن تبقى المنطقة الواقعة على طول الخط الأزرق خالية من الأسلحة غير المأذون بها وألا تُستخدم للقيام بأنشطة عدائية.

٩١ - وأشعر بالقلق إزاء الزيادة في الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية، التي تتسبب في الضيق لدى المدنيين اللبنانيين. وتشكّل الطلعات الجوية المتكررة انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتؤكد التطورات الأخيرة المخاطر الناشئة عن عمليات التحليق هذه. وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية ودعواتي الموجهة إلى إسرائيل لوقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني والتعجيل بسحب قواتها من شمال العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق.

٩٢ - وأدين بشدة انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) برا أو جوا وانتهاكات وقف الأعمال العدائية من كلا الجانبين. وأكرر ندائي العاجل الموجه إلى جميع الأطراف لاحترام التزاماتها بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ووقف الانتهاكات واحترام وقف الأعمال العدائية. وهذا أمر ضروري للمحافظة على الهدوء وتيسير إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

٩٣ - وستواصل الأمم المتحدة، باستخدام القنوات المعتادة، دعم الجهود الرامية إلى تبيد أجواء التوتر من خلال الحوار، واغتنام الفرص لبناء الثقة، وخلق بيئة مؤاتية لتسوية المظالم الكامنة بهدف دعم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وأشجع كلا الطرفين بقوة على الاستفادة من الجهود التي تقودها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالنزاع البحري بين لبنان وإسرائيل بوصفها فرصة لبناء الثقة، والتخفيف من مخاطر أحد مصادر النزاع المحتملة والإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة اللازمة. والأمم المتحدة مستعدة لبذل جهود المساعي الحميدة لدعم الطرفين، بناء على طلبهما.

٩٤ - وأشجع بقوة الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن نقاط الخلاف العالقة على طول الخط الأزرق. فالأعمال الأحادية الجانب في تلك المناطق تصعّد التوترات ويجب تفاديها. وينبغي للطرفين الاستفادة من ترتيبات الاتصال والتنسيق التي توفرها اليونيفيل.

٩٥ - وتبين الحادثة التي وقعت في ١ أيلول/سبتمبر المخاطر التي يشكلها وجود أسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة على استقرار لبنان. ويشكّل امتلاك أسلحة غير مأذون بها خارج نطاق سيطرة الدولة،

باعتراف متكرر من حزب الله نفسه وجماعات مسلحة أخرى من غير الدول، انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، أَدْعُو حكومة لبنان إلى اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها.

٩٦ - ويجسد الاشتباك الذي وقع في عاليه في ٣٠ حزيران/يونيه مرة أخرى الاحتمال الذي ينطوي عليه امتلاك أسلحة خارج سيطرة الدولة بوقوع مواجهات. وإذا لاحظ أن الحادث حال دون اضطلاع مجلس الوزراء بمهامه العاجلة، أرحب بجهود قيادة البلد الرامية إلى التغلب على الجمود عن طريق الحوار.

٩٧ - ولا تزال حرية اليونيفيل في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها، بما في ذلك على امتداد الخط الأزرق بكامله، تكتسي أهمية بالغة. وألاحظ مع القلق أن اليونيفيل لم تتمكن من الوصول إلى مواقع تقع شمال الخط الأزرق في سياق تحقيقاتها في الحادثة التي وقعت في ١ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك مواقع جمعية أخضر بلا حدود. وأدعو الجيش اللبناني وحكومة لبنان إلى تيسير وصول البعثة إلى جميع المواقع اللازمة لقيامها بتنفيذ ولايتها.

٩٨ - ويساورني القلق أيضا من أن اليونيفيل لم تتمكن بعد من الوصول إلى جميع المواقع ذات الصلة الواقعة شمال الخط الأزرق، فيما يتعلق باكتشاف الأنفاق التي تعبر الخط الأزرق بما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحث الجيش اللبناني على التعجيل في فتح وإنجاز جميع التحقيقات الضرورية فيما يتعلق بالأنفاق على الجانب اللبناني واتخاذ تدابير وقائية تحول دون وقوع أي حوادث مماثلة في المستقبل.

٩٩ - وبعد مرور أكثر من عام على الهجوم على حفظة السلام في بلدة مجدل زون، لم تبلغ الأمم المتحدة مع الأسف عن اتخاذ أي إجراءات جنائية بحق المهاجمين. وأكرر دعوتي الموجهة إلى السلطات اللبنانية للوفاء بالتزامها بكفالة سلامة أفراد اليونيفيل وعدم إعاقة حرية تنقلهم والمحاسبة الكاملة لمن يعتدي على حفظة السلام.

١٠٠ - وأدعو حكومة لبنان إلى الالتزام بسياستها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعثها، وأدعو جميع الأطراف اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدين أي تنقل للمقاتلين ونقل للعتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٠١ - وأكرر التأكيد على أهمية المضي قدما في تنفيذ التزام الرئيس بالدعوة إلى عقد حوار وطني لتحديد استراتيجية للدفاع الوطني. ومن المهم أن يتولى اللبنانيون زمام هذه العملية وأن تكون بقيادةهم وأن تضم جميع الأطراف وتكون شاملة ومستدامة وتمثيلية مع التزامات البلد الدولية. وينبغي تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن جلسات الحوار الوطني المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية التابعة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح - الانتفاضة.

١٠٢ - والجهود التي يبذلها الجيش اللبناني دعما لوسط سلطة الدولة بصورة دائمة محل ترحيب. وفي هذا الصدد، أرحب باعتماد مجلس الوزراء استراتيجية بشأن الإدارة المتكاملة للحدود. وأشجع الحكومة على اتخاذ المزيد من الخطوات للحد من أنشطة التهريب، ولو أن تلك الجهود ينبغي ألا تكون على حساب تعزيز عمليات نشر الجيش اللبناني في منطقة عمليات اليونيفيل. وأرحب بتحديد مركز قيادة يشغله

مستقبلاً الفوج النموذجي الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وكذلك بالجهود الأخرى التي تضطلع بها الجهات المانحة والجيش اللبناني لتفعيل الفوج. وتتسم زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة للجيش اللبناني، وقوات الأمن الداخلي والمؤسسات الأمنية الأخرى بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. ويظل تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية أمراً أساسياً لكفالة الاستقرار. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى لبنان في هذا الصدد، ولا سيما من حيث بناء قدرات مؤسساته الأمنية بصفتها المدافعة الوحيدة عن سيادة البلد.

١٠٣ - وأرحب باستمرار المناقشات في إطار الحوار الاستراتيجي بين اليونيفيل والجيش اللبناني، وكذلك بجهود التنسيق المشتركة التي يبذلونها مع المجتمع الدولي بشأن النقل التدريجي لمسؤوليات القوة البحرية التابعة لليونيفيل إلى البحرية اللبنانية. وأشجع الجيش اللبناني على وضع استراتيجية انتقال عملية ومستدامة، تمشياً مع القرارين ٢٤٣٣ (٢٠١٨) و ٢٤٨٥ (٢٠١٩).

١٠٤ - وأهنئ الحكومة على اعتمادها خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو مزيد من إدماج المرأة ومشاركتها السياسية وتمكينها في لبنان. وأنهو بالدور البناء للمرأة في الاحتجاجات الجارية.

١٠٥ - ويتسم حسن ضيافة لبنان للاجئين السوريين وكرمه تجاههم بأثما جديراً بالملاحظة والثناء. وستواصل الأمم المتحدة دعم لبنان في هذه الجهود، مع التأكيد على أهمية احترام الأصول القانونية الواجبة وكرامة اللاجئين أثناء قيام الأمم المتحدة والشركاء الدوليين بالعمل معاً من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لعمليات العودة الآمنة والطوعية والكريمة. وأشكر الجهات المانحة على التزامها الدائم في سياق الاستجابة لأزمة اللاجئين في لبنان. وأكرر ندائي الموجه إلى الجهات المانحة لتوفير التمويل المرن إلى خطة لبنان للاستجابة للأزمة.

١٠٦ - وأكرر التأكيد على أن دعم الدول الأعضاء لتمكين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية الأساسية لا يزال بالغ الأهمية.

١٠٧ - وأكرر الإعراب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ومعدات في اليونيفيل وفريق المراقبين في لبنان وأشجعها على زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد العسكريين في اليونيفيل. وأشكر منسقي الخاص لشؤون لبنان، السيد يان كوبيتش، وموظفي مكتبه؛ ورئيس بعثة اليونيفيل وقائد قوتها، اللواء ستيفانو ديل كول، والأفراد المدنيين والعسكريين في اليونيفيل العاملين تحت قيادته؛ وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

المرفق الأول

الأسلحة غير المأذون بها في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

١ - دعا مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين ومعدات وأسلحة بخلاف الأفراد والمعدات والأسلحة التابعين لحكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) والمنشورين في تلك المنطقة، على النحو المأذون به في الفقرة ١١ من ذلك القرار.

٢ - وعلى النحو المفصل في الفقرة ٦ من هذا التقرير، وقعت أخطر حادثة لوجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات في ١ أيلول/سبتمبر، عندما أطلقت ثلاث قذائف مضادة للدبابات من منطقة واقعة بين مارون الرأس وعيترون باتجاه ناقلة أفراد مصفحة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي كانت تتحرك جنوب الخط الأزرق. وقد أعلن حزب الله مسؤوليته عن الغارة.

٣ - وعلاوة على ذلك، فيما يتصل بالمظاهرات في صور وتبنين (كلتاها في القطاع الغربي) في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت اليونيفيل أفرادا كانوا يرتدون ملابس سوداء ويحملون بنادق آلية (من طراز AK47 أو طراز مماثل) أثناء سيرهم وقيادتهم المركبات عبر شوارع البلديتين. ونشرت على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي أشرطة فيديو تبين هؤلاء الأفراد المدججين بالسلح وهم يشتبكون مع المتظاهرين. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، نشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي أيضا شريط فيديو يظهر فيه أحد السكان المحليين من كفر كلا (القطاع الشرقي) وهو يطلق النار حسبما زُعم على طائرة إسرائيلية مسيرة من دون طيار. وقد فتحت اليونيفيل تحقيقاً في الحالة.

٤ - وإضافة إلى ذلك، بين ٢٥ حزيران/يونيه و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت اليونيفيل ٢٦٠ حالة لأفراد يحملون أسلحة نارية في منطقة العمليات، انطوت جميعها، باستثناء أربع منها، على أفراد يحملون أسلحة صيد. وفي ٢٧ آب/أغسطس، لاحظت اليونيفيل أربعة أفراد في كوكبا (القطاع الشرقي) وهم يدخلون إلى محل تجاري، كان أحدهم يحمل سلاحا من طراز غير معروف. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أوقف فرد مسلح بمسدس دورية تابعة للقوة المؤقتة في قرية حابس في يارون (القطاع الغربي). ولم يستخدم المسدس أو يشهر على أي أحد خلال التفاعل. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، رأت اليونيفيل بندقية هجومية في مركبة تعود إلى مجموعة من الأفراد الذين أوقفوا دورية تابعة لليونيفيل في بليدا (القطاع الشرقي). وأبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل في وقت لاحق أن الأفراد كانوا من عناصر الشرطة البلدية، على الرغم من أن أي منهم لم يكن يرتدي زيا موحدا وقت وقوع الحادثة. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، لاحظت اليونيفيل شخصين على دراجة نارية من نوع سكوتر شمال شرق ميس الجبل (القطاع الشرقي) كانا يحملان بندقيتين من عيار صغير.

٥ - وأبلغت اليونيفيل الجيش اللبناني بكل حادثة من حوادث حمل الأسلحة غير المأذون بها لاحظتها في منطقة العمليات. وحتى الآن، لم تبلغ اليونيفيل عن أي اعتقالات فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها اليونيفيل.

المرفق الثاني

القيود المفروضة على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

- ١ - دعا مجلس الأمن في القرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩) حكومة لبنان إلى تيسير وصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تمثيا مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مع احترام السيادة اللبنانية.
- ٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيرت اليونيفيل ما متوسطه ٦٦٩ ٦ دورية شهرية، كانت ١٣٣٦ دورية منها (٢٠ في المائة) من الدوريات الراجلة. وسيرت اليونيفيل ما متوسطه ١٧٧٢ دورية شهرية (٣٣ في المائة) على طول الخط الأزرق، كانت باستخدام المركبات (٦٣ في المائة) وسيرا على الأقدام (٣٧ في المائة). وسيرت اليونيفيل أيضا ما متوسطه ٤٣ دورية هليكوبتر كل شهر، وكذلك ما متوسطه ٩٤٥ نشاطا من أنشطة التفتيش الشهرية، بما في ذلك إقامة نقاط تفتيش مؤقتة ودائمة، وعمليات لمنع إطلاق الصواريخ. وفي المتوسط، قامت اليونيفيل بـ ٤١ في المائة من أنشطتها التنفيذية خلال الليل.
- ٣ - وفي حين أن حرية تنقل اليونيفيل كانت تحظى بالاحترام عموما، منعت اليونيفيل من الوصول إلى بعض المواقع وواجهت قيودا مؤقتة على حرية تنقلها في بعض المواقع الأخرى، على النحو المفصل أدناه. وقدمت تقارير عن جميع الحوادث إلى الجيش اللبناني وقامت اليونيفيل بتابعاتها على النحو الواجب.

الدخول إلى مواقع جمعية أخضر بلا حدود

- ٤ - على النحو المفصل في الفقرة ٨ من هذا التقرير، لم يمكن الجيش اللبناني اليونيفيل حتى تاريخه من الوصول الكامل إلى مواقع جمعية أخضر بلا حدود في عيتون، بالقرب من مارون الرأس، وهي مواقع ذات أهمية للتحقيقات التي تجريها في الحادثة التي وقعت في ١ أيلول/سبتمبر.
- ٥ - وبالإضافة إلى ذلك، لم ييسر الجيش اللبناني بعد الوصول إلى موقع جمعية أخضر بلا حدود في عيتا الشعب، الذي طلبت اليونيفيل بصورة منفصلة الدخول إليه في ٢٣ أيلول/سبتمبر.
- ٦ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أوقف خمسة أفراد كانوا يرتدون ملابس مدنية فريقا تابعا لليونيفيل عند بوابة موقع جمعية أخضر بلا حدود في رامية (القطاع الغربي). وأبلغ أفراد الفريق بأن فريق اليونيفيل يجب أن يرافق بالجيش اللبناني من أجل زيارة الموقع، على الرغم من أن اليونيفيل كانت تصل بانتظام ومن دون قيود إلى ذلك الموقع منذ عام ٢٠١٧. وفي وقت لاحق، في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت اليونيفيل وفريق مراقبي لبنان بزيارة الموقع من دون أن يرافقهما الجيش اللبناني. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، تمكن الفريق التابع لليونيفيل من الوصول إلى الموقع لكنه مُنع من الاقتراب من النقطة B29 على الخط الأزرق من قبل فردين من أفراد جمعية أخضر بلا حدود ادعيا بأنه لا يسمح لليونيفيل بالدخول إلى المنطقة ما لم تكن برفقة الجيش اللبناني. وفي وقت لاحق، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، زار فريق تابع لليونيفيل الموقع بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني؛ إلا أن اليونيفيل لم تستعد بعد الوصول غير المقيد إلى الخط الأزرق في هذا الموقع.

الوصول إلى المواقع الأخرى

- ٧ - كما ورد بالتفصيل في أحد تقاريري السابقة (انظر S/2019/237، الفقرة ٢)، طلبت اليونيفيل من الجيش اللبناني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ تيسير الوصول إلى مداخل الأنفاق الواقعة شمال الخط الأزرق. ولكن الجيش اللبناني لم يتح بعد إمكانية الوصول إلى تلك المواقع.
- ٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترض الجيش اللبناني على بعض مسالك الدوريات التي اقترحت اليونيفيل إجرائها من أجل توسيع نطاق وجودها ليشمل المناطق الواقعة بعيدا عن الطرق الرئيسية وخارج مراكز البلديات، بحجة أن هذه الطرق إما ملك للخواص أو أنها تقع في مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للجيش اللبناني. وتتواصل اليونيفيل باستمرار مع الجيش اللبناني سعياً منها لضمان الوصول إلى جميع المناطق ذات الصلة بتنفيذ ولايتها.

الحوادث المتصلة بحرية التنقل

- ٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت اليونيفيل إلى ثلاث حوادث تمت أثناءها عرقلة تنقلها في بليدا (القطاع الشرقي). وقد وقع أول حادثين في إطار رصد اليونيفيل للأعمال التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قامت مجموعة تضم ثمانية أفراد على متن أربع مركبات بقطع الطريق على دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان بالقرب من بليدا. واستخدم الأفراد مضارب بيسبول لضرب مركبة الدورية عدة مرات مع التهديد بحرقها. ولم يحدث أي احتكاك جسدي بين المجموعة وأفراد فريق المراقبين في لبنان الذين ظلوا جالسين داخل المركبة. وبعد حوالي نصف ساعة، وصل أفراد من مخبرات الجيش اللبناني ورافقوا دورية فريق المراقبين في لبنان إلى أحد مواقع الأمم المتحدة القريب من ذلك المكان.
- ١٠ - وفي اليوم التالي، أي في ١ تموز/يوليه، أوقف أربعة أفراد فريقا تابعا لليونيفيل في نفس المنطقة من بليدا. وطالب الأفراد من أفراد اليونيفيل مغادرة المنطقة، وحذروهم من أن "الجميع هنا يريدون قتل موظفي الأمم المتحدة" لأن المنظمة متحيزة. وزعم هؤلاء الأفراد أنهم شاركوا في الحادث الذي وقع في ٣٠ حزيران/يونيه المشار إليه أعلاه، وطلبوا رؤية الصور التي التقطها الفريق التابع لليونيفيل. وبعد عشر دقائق من ذلك غادر الفريق التابع لليونيفيل المنطقة.
- ١١ - وفي ٢ تموز/يوليه، اجتمعت اليونيفيل مع ممثل عن البلدية أكد أن سكان بليدا يعتقدون أن اليونيفيل متحيزة في رصدها للأعمال التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق، وأن حفظة السلام يولون اهتماما أكبر لتوثيق تصرفات المدنيين اللبنانيين في المنطقة من اهتمامهم بتصرفات جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي اجتماع عُقد مع اليونيفيل في ٥ تموز/يوليه، أكد رئيس بلدية بليدا إن اليونيفيل تفتقر للموضوعية ولا تحترم الممتلكات الخاصة.
- ١٢ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، في شرق بليدا، قامت مجموعة من الأفراد الذين كانوا يرتدون ملابس مدنية بقطع الطريق على دورية من دوريات اليونيفيل على الخط الأزرق أجريت بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني. وخطب أحد الأفراد الدورية التابعة لليونيفيل بعدوانية ولوحظ وجود بندقية هجومية في إحدى مركبات المجموعة. وبعد المناقشة التي دارت مع المجموعة بقليل، أشار الجيش اللبناني على دورية اليونيفيل بمغادرة المنطقة دون تقديم أي شرح إضافي. وتابعت اليونيفيل الحادث مع رئيس بلدية بليدا ومع مسؤول

من فرع مخبرات الجيش اللبناني اللذين زعم كلاهما أن الشرطة البلدية أوقفت الدورية لأنها دخلت إلى منطقة سكنية.

١٣ - وظلت الحالة في بليدا صعبة وتم تقييد حرية تنقل اليونيفيل في ثلاث مناسبات. ومع أن اليونيفيل أجرت ٦١٢ دورية في بليدا دون أي مشاكل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن تنقل اليونيفيل كان يقتصر على عدد ضئيل من الطرق فقط. وتواصل اليونيفيل التفاعل مع المسؤولين المحليين في بليدا لضمان عدم تقييد تحركاتها. وفي ٥ تموز/يوليه، اجتمع قائد القطاع الشرقي لليونيفيل مع رئيس بلدية بليدا وأعرّب عن انشغاله في هذا الصدد. وعرض رئيس البلدية بدوره قائمة من الشكاوى وزعم أن لدى السكان المحليين شكوك في نوايا اليونيفيل.

١٤ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، قام فردان يرتديان ملابس مدنية بقطع الطريق على دورية تابعة لليونيفيل في شمال شرق بلدة عيتا الشعب (القطاع الغربي). ونُصحت دورية اليونيفيل بمغادرة المنطقة دون تقديم أي شرح إضافي. وباستخدام هاتف جوال، سجّل الأفراد أيضا شريط فيديو للدورية.

١٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، اعترض خمسة أفراد يرتدون ملابس مدنية طريق دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان بجوار قرية رشاف الواقعة بالقرب من بنت جبيل (القطاع الغربي). وطلب أحدهم من الدورية باحترام عدم الدخول إلى القرية. وواصل الفريق دوريته عبر طرق بديلة دون وقوع أية حوادث أخرى. وفي ٢٨ آب/أغسطس، اجتمعت اليونيفيل مع رئيس بلدية رشاف الذي أوضح أنه قد طُلب من الدورية تغيير مسارها واستخدام طريق محاذية بسبب تنظيم تجمّع بجوار مسجد البلدة.

١٦ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، اعترض فردان طريق دورية تابعة لليونيفيل كان أحدهما مسلحا بمسدس في مفترق طرق يقع جنوب غربي قرية الحبيس في بلدة يارون (القطاع الغربي). وقال الفردان لفريق الدورية أنه لا يمكنه العبور رغم السماح للمركبات المدنية بالعبور آنذاك. وبعد ساعة من ذلك، تمكنت نفس الدورية التابعة لليونيفيل، التي كانت هذه المرة مصحوبة بالجيش اللبناني، من العبور من النقطة ذاتها التي مُنعت من عبورها قبل قليل. ولعل ذلك كان متصلا بالاحتفالات بذكرى عاشوراء التي كانت جارية في مختلف أنحاء منطقة العمليات في ذلك الوقت.

١٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قام فردان يرتديان ملابس مدنية بقطع الطريق على دورية تابعة لليونيفيل في بلدة الطيري (القطاع الغربي) باستخدام دراجتين ناريتين وطلبا من الدورية مغادرة المنطقة. وكانت الدورية دخلت إلى طريق ضيقة لا تُستخدم عادة للدوريات الراكبة. وواصلت دورية اليونيفيل تنقلها باستخدام طريق بديلة.

١٨ - وفي ٧ آب/أغسطس، قام شخص يرتدي ملابس مدنية باعتراض سبيل فريق تابع لليونيفيل في كونين (القطاع الغربي) طلب باحترام من أفراد الفريق الرجوع من حيث أتوا قائلا إنهم قد يواجهون مشاكل إذا وصلوا طريقهم. ثم ظهر شخص ثان وأخذ صوراً لأرقام لوحات المركبات التابعة لليونيفيل. ولما غيّر الفريق مساره وعاد بمركبته من حيث أتى، لاحظ وجود دراجة نارية تتبعه على مسافة بضعة كيلومترات. وفي ٨ آب/أغسطس، اجتمعت اليونيفيل مع رئيس بلدية كونين الذي قال إنه قد تم تحويل مسار حركة المرور بسبب نقل جنازة في وسط البلدة.

١٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، استخدم شخصان يرتديان ملابس مدنية مركبة ودراجة نارية من نوع سكوتر لقطع الطريق على دورية تابعة لليونيفيل في الصوانة (القطاع الشرقي). وقال الشخصان إنه

لا يمكن للدورية استخدام الطريق دون أن تكون مصحوبة بالجيش اللبناني. وفي وقت لاحق، وصل فردان آخران بملايس مدنية إلى مكان وجود الدورية والتقطا صوراً لها. واستخدمت الدورية التابعة لليونيفيل طريقاً بديلة لمواصلة تنقلها. وتبعت المركبة والدراجة النارية من نوع سكوتر الدورية على مسافة قصيرة وتم التقاط صور وتسجيل فيديو للدورية. وأبلغ الجيش اللبناني بما وقع. وعقب هذا الحادث، اجتمعت اليونيفيل مع رئيس بلدية الصوانة في ٢٦ أيلول/سبتمبر لمناقشة ما حدث.

٢٠ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قامت مجموعة تضم ١١ فرداً بملايس مدنية على متن ست مركبات بقطع الطريق على دورية تابعة لليونيفيل بجوار بلدة حانين (القطاع الغربي) كانت توقفت على الطريق بسبب مشاكل تقنية تعرضت لها إحدى مركبات الدورية. وخاطب الأفراد طاقم الدورية بلهجة عدوانية. وبعد مناقشة قصيرة، تمكن قائد الدورية من التخفيف من حدة التوتر وتمكنت الدورية من مواصلة نشاطها.

المرفق الثالث

تنفيذ حظر توريد الأسلحة

١ - في الفقرة ١٩ من القرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩)، أشار مجلس الأمن إلى الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي تقضي بأن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع قيام رعاياها ببيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان من غير من تأذن له حكومة لبنان أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو تزويده بها، أو استخدام أراضيها أو السفن التي ترفع علمها أو طائراتها في ذلك. وواصلت الأمم المتحدة التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن الادعاءات المتعلقة بنقل الأسلحة والجهود المبذولة للتعامل مع مثل هذه الانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢ - وفي رسالتي المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى رئيس لبنان، دكرت الحكومة بالرسالة المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام التي طلب فيها إلى لبنان إطلاع الأمانة العامة على أي معلومات أو مستجدات متصلة بحظر توريد الأسلحة.

٣ - وقد أصبح لبنان الآن أحد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، التي تهدف في جملة أمور إلى "منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه، ومنع تحويل وجهتها".

٤ - وفي رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2019/704)، أكد الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن جمهورية إيران الإسلامية وحزب الله "قد ضاعفا جهودهما الرامية إلى تحويل وإنتاج القذائف الدقيقة التوجيه في لبنان، عن طريق محاولة إقامة منشآت للتصنيع والتحويل في عدد من المواقع في لبنان". وأفاد أيضا بأن حكومة لبنان "على علم تام بوجود برنامج القذائف الدقيقة التوجيه لحزب الله. وللأسف، فإنها لم تتخذ أي خطوات لإنهاء البرنامج. بل إنهما قامت، في بعض الحالات، بمساعدة وتحريض حزب الله على إخفاء برنامج القذائف عن أنظار العالم".

٥ - وفي رسالة متابعة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2019/716)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل أنه "في ٣ أيلول/سبتمبر، كشف جيش الدفاع الإسرائيلي مرفقا تعود ملكيته إلى حزب الله، ويقع بالقرب من قرية النبي تشيت في وادي البقاع في لبنان، وهو مصمم لصنع القذائف الدقيقة التوجيه. ويتضمن المرفق آلات مصممة لصنع قذائف الهاون والرؤوس الحربية للقذائف ذات الدقة التي تقل عن ١٠ أمتار". وذكر الممثل الدائم أيضا أن "المكونات اللازمة لتصنيع وتحويل القذائف الدقيقة التوجيه [تُنقل] من إيران إلى سورية بطرق رئيسية ثلاثة: عن طريق البر - من سورية إلى لبنان؛ وعن طريق الجو - باستخدام الرحلات الجوية المدنية إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت؛ وعن طريق البحر - من خلال ميناء بيروت الدولي". وأفاد الممثل الدائم كذلك أنه "منذ عام ٢٠١٦، تركز إيران وحزب الله جهودهما على تحويل الصواريخ الموجودة إلى قذائف دقيقة التوجيه على الأرض اللبنانية. ومن أجل الاستمرار في هذا التحويل، أنشأ حزب الله مرافق في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك في بيروت. وأشرف قائد قوات لبنان في فيلق القدس، محمد حسين - زاده حجازي، على المشروع، عملا بتوجيهات قاسم سليمان، القائد الأعلى لفيلق القدس". وإضافة إلى ذلك، قال إنه "لمساعدة حزب الله في هذه الجهود، تواصل إيران [...] تقديم معدات حديثة وخبرات فنية لأفرقة التصنيع". وقد أرفقت المعلومات المقدمة

بصور ساتلية. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه المزاعم مأخذ الجد، فهي ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من صحة المعلومات.

٦ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٦ أيلول/سبتمبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2019/714)، أفاد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة بأنه "لئن كانت حكومة جمهورية إيران الإسلامية ترفض جميع الادعاءات التي أثيرت في الرسالة المذكورة آنفاً [S/2019/688]، وكذلك الأكاذيب التي ساقها النظام الإسرائيلي ... [S/2019/704]، فهي تؤيد تأييداً كاملاً الحق الطبيعي لجميع البلدان في المنطقة التي هاجمها النظام الصهيوني في الدفاع عن النفس". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ، فند الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية المزاعم الواردة في الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ من الممثل الدائم لإسرائيل (S/2019/716).

٧ - وكما ذكر في تقرير سابق (S/2018/1029) وفي الفقرة ٥٢ من هذا التقرير، اعتمدت استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود أثناء اجتماع مجلس الوزراء المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ومثل اعتماد هذه الاستراتيجية خطوة إيجابية صوب تعزيز التعاون فيما بين الجهات الفاعلة المعنية بالحدود وتحسين ممارسات إدارة الحدود في جميع المعابر الحدودية القانونية (الجوية والبحرية والبرية). وأشرفت لجنة مراقبة الحدود بقيادة الجيش اللبناني على تحديث استراتيجية عام ٢٠١٤ من خلال تشجيع التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة الأمنية الأربعة المعنية بالحدود التي تقيم اتصالات مع الجهات الفاعلة الدولية.

٨ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أكد قائد الجيش اللبناني أن نسبة ٨٠ في المائة من حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية أصبحت تحت سيطرة الجيش اللبناني الذي أقام ٧٤ قاعدة وبرج مراقبة على امتداد شريط حدودي يبلغ طوله ٣٦٥ كيلومتراً ونشر أربعة أفواج للحدود البرية تضم جنوداً مدربين بشكل جيد ومجهزين بإمكانات معززة. ووفقاً لما ذكره وزير الدفاع، قد أغلق الجيش اللبناني معظم المعابر غير الشرعية. وعلاوة على ذلك، أكد الوزير أن عدم ترسيم الحدود بوضوح في بعض المناطق هو ما عرقل السيطرة بالكامل على الحدود الشرقية للبنان. وسيحفز اعتماد استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود الأمم المتحدة والجهات المانحة على تقديم المزيد من الدعم لجهود إدارة الحدود. وتشكل المناقشات الأولية التي دارت في مجلس الوزراء بشأن إنشاء مركز لجمع المعلومات عن أنشطة التهريب خطوة جيدة نحو تعزيز التنسيق الذي تتطلبه الإدارة المتكاملة للحدود.

٩ - وبفضل الجهود التي يبذلها الجيش اللبناني وقوات الأمن لمراقبة عمليات النقل غير المأذون بها للأسلحة والأعتدة المتصلة بها التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول أو الشبكات الإرهابية والإجرامية، تم الإبلاغ عن ضبط أسلحة في خمس مناسبات على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، خلال عمليات مدماهة نفذها الجيش اللبناني في بلدة عرسال (شرق لبنان)، أُلقي القبض على عدة أشخاص يُشتبه في أنهم على صلة بجماعات إرهابية وتمت مصادرة أسلحتهم. وفي ٢١ آب/أغسطس، خلال عمليات مدماهة نفذها الجيش اللبناني في بلدة عرسال (شرق لبنان)، أُلقي القبض على عدد غير محدد من المواطنين اللبنانيين والسوريين وتمت مصادرة الأسلحة والذخائر التي كانت بحوزتهم. وفي ٢٤ آب/أغسطس، اعتقلت قوى الأمن الداخلي اثنين من أخطر المجرمين المطلوب القبض عليهم المتورطين في حوادث إطلاق النار، وعمليات اختطاف، واتجار بالمخدرات، وصادرت الأسلحة

والذخائر التي كانت بحوزتهما. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، ألقى الجيش اللبناني القبض على مواطنين لبنانيين في عكار (شمال لبنان) بتهمة الاتجار بالأسلحة. وتمت مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة.

١٠ - وعملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت اليونيفيل مساعدة الجيش اللبناني في إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة بخلاف ما هو تابع لحكومة لبنان والقوة المؤقتة. وبالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، احتفظت اليونيفيل بـ ١٦ نقطة تفتيش دائمة وبما متوسطه ١٦٣ نقطة تفتيش مؤقتة يوميا، وأجرت في المتوسط ٢٩٣ عملية مضادة لإطلاق الصواريخ كل شهر.

١١ - ووفقا للفقرة ١٤ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعملا بالطلب الذي قدّمه رئيس الوزراء اللبناني عام ٢٠٠٦، واصلت القوة البحرية التابعة لليونيفيل تقديم المساعدة إلى القوات البحرية اللبنانية في رصد الحدود البحرية والمنافذ الحدودية البحرية للبلد من أجل منع الدخول غير المأذون به للأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة إلى لبنان عن طريق البحر. وفي هذا الإطار، أوقفت القوة البحرية أكثر من ٣٣٤٠ سفينة قامت السلطات اللبنانية بتفتيش ٥٣٧ منها وتحققت من عدم مخالفتها للقوانين. ولم تؤد هذه الأنشطة إلى الكشف عن أي محاولات للتهديب. وواصلت القوة البحرية التابعة لليونيفيل أيضا دعم جهود بناء قدرات القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني، بإجراء ٢٠٢ دورة تدريبية تهدف إلى تحسين المعايير التشغيلية المشتركة لأنشطة الرصد والتوقيف.

١٢ - وتظلّ الأمم المتحدة ملتزمة بدعم امتثال الطرفين عموما للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بجميع أحكامه وتعزيز تطبيقه. وينطبق ذلك على تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعلى أي قرار سيعتمده المجلس في هذا الصدد. وإنني أتطلع إلى مواصلة الحوار مع مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، من أجل تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أوجه الكفاءة والفعالية بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

١ - عطفًا على رسالتي المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/1182)، وتقريرتي السابق عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2019/574)، وعملا بالفقرتين ٨ و ١٣ من القرار ٢٤٨٥ (٢٠١٩)، تتخذ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان خطوات من أجل زيادة التنسيق فيما بينهما وتعزيز أوجه الكفاءة والفعالية تمثيا مع توصياتي.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقب إجراء مشاورات منتظمة بقيادة منسقي الخاص لشؤون لبنان ورئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة التابعة لها، أنشئ منتدى استراتيجي بين اليونيفيل ومكتب المنسق الخاص لإضفاء بعد مؤسسي على التنسيق والتعاون بين العناصر السياسية للبعثتين. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اليونيفيل ومكتب المنسق الخاص أول اجتماع للمنتدى الاستراتيجي بهدف تعميق التعاون بين البعثتين من أجل إجراء تقييم مشترك للحالة في لبنان، وتحسين تبادل المعلومات، وتعزيز التفكير الاستراتيجي، وترشيد آليات الإنذار المبكر والتأهب.

٣ - وخلال الفترة التي شهدت تصعيدا في التوترات في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، عملت البعثتان بشكل تعاوني من أجل منع نشوب النزاع والتخفيف من حدة التوترات، بما في ذلك ببذل منسقي الخاص لشؤون لبنان مساعي حميدة تكميلية وقيام رئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة التابعة لها بالاتصال مع النظراء السياسيين والعسكريين في كل من لبنان وإسرائيل، وكذلك عن طريق مواءمة الخطابات. وعقد المنتدى اجتماعا آخر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من أجل مواصلة بلورة هذا التقييم المشترك لآثار التصعيد الأخير والتوترات الإقليمية على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل المنتدى عقد اجتماعات منتظمة لإعداد تقييمات مشتركة بهدف تعزيز الفعالية والكفاءة في كلتا البعثتين.

٤ - وواصلت اليونيفيل ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان تشجيع اتباع نهج منسق إزاء الجهات المانحة، بما في ذلك من خلال المشاركة في مشاورات مع الجهات المانحة ومواءمة الخطابات، بشأن التعهدات التي سبق قطعها بدعم نشر الفوج النموذجي وتعزيز القوات البحرية التابعة للجيش اللبناني.

٥ - وعطفًا على تقريرتي السابق ودعما لإتمام التقييم الذي طلبته لجنة العقود في المقر بشأن الخيارات البديلة لاستئجار مباني المكاتب في بيروت قبل نهاية عام ٢٠١٩، أجرى الفريق العامل المعني بأمكان العمل التابع لمكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان تحليلا للخيارات المتاحة الممكنة. وبالنيابة عن مكتب المنسق الخاص، طلبت اليونيفيل إجراء تحليل تمهيدي غير رسمي لسوق العقارات التجارية، وهو حاليا قيد الإعداد. ومن المتوقع أن يُجرى استعراض داخلي للخيارات المتاحة لكي يفيد التقييم الذي سيجريه المنسق الخاص للأثر التشغيلي لكل خيار وأثره في ملاك الموظفين وتحديد أنجع سبيل للمضي قدما.